الأمم المتحدة



Distr.: General
30 November 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أود أن أشير إلى تبادل الرسائل الذي جرى بين سلفي ورئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (S/2006/778) و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (S/2006/819) بشأن التقدم الذي أحرزته لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة، وبالنسبة لمواصلة فريق الأمم المتحدة الذي يدعم أعمال اللجنة المشتركة مزاولة أعماله، حيث يأتي التمويل من الميزانية العادية. أود من خلال هذه الرسالة، بالروح نفسها، إبلاغكم بآخر ما حققته اللجنة المشتركة من إنجازات واضطلعت به من أنشطة خلال مواصلتها دعم وتيسير تنفيذ الحكم الذي نطقت به محكمة العدل الدولية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن النزاع على الحدود بين الكاميرون ونيجيريا بشكل سلمي.

وتشمل ولاية اللجنة المشتركة دعم ترسيم الحدود البرية والحدود البحرية، وتيسير الانسحاب ونقل السلطة على طول الحدود، ومعالجة أوضاع السكان المتضررين، وتقديم توصيات حول تدابير لبناء الثقة. وبعد أن تم أخيرا تخصيص اعتماد قدره ٤٠٠ ٣٣٨ ١٤ دولار من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وتخصيص اعتماد قدره ٩٠٠ ٨٥٦ ٦ دولار لسنة ٢٠٠٧، تمكنت اللجنة المشتركة من المضي قدماً بالعملية بصورة سلسة وسلمية، وتعزيز الحوار والاتصال بين البلدين. وفيما يلي بعض الأنشطة التي قدم فيها فريق الدعم التابع للأمم المتحدة الدعم الموضوعي والتقني واللوجستي للجنة المشتركة.

تم التوصل إلى حل بشأن البنود الأربعة من حكم محكمة العدل الدولية، التي تشمل الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، على طول الحدود البرية في تموز/يوليه ٢٠٠٤، والاتفاق المعني بطرائق الانسحاب ونقل السلطة في شبه جزيرة باكاسي في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وتحديد الحدود البحرية، الذي اتُّفق عليه في

أيار/مايو ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى هذا، خلُص المراقبون المدنيون التابعون للأمم المتحدة إلى أن الوضع السائد المتعلق بحقوق السكان المتضررين هو وضع مُرض. أما فيما يتعلق بترسيم الحدود البرية على امتداد طولها البالغ ١ ٩٥٠ كيلومتراً، فقد تم حتى الآن ترسيم ٧٠٠ كيلو متر منها. وسيجري تقييم حوالي ٩٠٠ كيلومتر من الحدود البرية قبل نهاية عام ٢٠٠٧. وأحرز أيضاً بعض التقدم في تنفيذ تدابير بناء الثقة. ويجري حاليا إعداد مشروع متعدد الجنسيات لطريق رئيسي عابر للحدود. ويجري الترويج لمبادرات عن تهيئة أسباب الراحة الاجتماعية داخل منطقة بحيرة تشاد، كما قُدِّم الدعم لتعبئة الموارد لهيئة حوض بحيرة تشاد. وتجري صياغة مشاريع أخرى لبناء الثقة ستُقدَّم إلى الشركاء حتى تموَّل من موارد خارجة عن الميزانية، تغطي أقساماً من الحدود في منطقة بحيرة تشاد والحدود البرية وشبه جزيرة باكاسي.

واستمرت لجنة المتابعة التي شُكلت لرصد تنفيذ اتفاق غرينتري الذي أُبرِم في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ والمعني بطرائق الانسحاب وانتقال السلطة في شبه جزيرة باكاسي في عقد اجتماعات منتظمة سبقتها زيارات ميدانية إلى شبه الجزيرة. وفي عام ٢٠٠٧، عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات (في ١٩ آذار/مارس، و٢ إلى ٥ أيار/مايو، و ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه). وفي سبيل تيسير مراقبة الوضع السائد في شبه جزيرة باكاسي، فتحت اللجنة المشتركة محطة خارجية في كالابار، نيجيريا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تعمل بالاتصال مع مكتب فريق المراقبين المدنيين التابع للأمم المتحدة الكائن في ياوندي.

وفي عام ٢٠٠٨، ستركز اللجنة المشتركة على التعجيل بأعمال ترسيم الحدود البرية وعلى تعزيز أنشطة بناء الثقة. وفيما يتعلق بأعمال ترسيم الحدود، تتوقع اللجنة المشتركة إتمام التقييم الميداني للحدود البرية بنهاية عام ٢٠٠٨، وتعتزم التعاقد على المرحلة الأولى من عملية نصب الأعمدة ببداية عام ٢٠٠٨. ويتوقع التعاقد على أنشطة أخرى تتعلق بترسيم الحدود (هي ضمان جودة المحطات الجيوديسية وقياس نقاط المراقبة الأرضية) بنهاية عام ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، تلتزم اللجنة المشتركة كل الالتزام بالإسهام في نهج استشاري يتسم بالشفافية الهدف منه تقليل أثر ترسيم الحدود في أوضاع السكان المتضررين إلى الحد الأدنى ومنع نشوب نزاعات خطيرة. والاستعانة بفريق من المراقبين المدنيين التابعين للأمم المتحدة يلبي الحاجة إلى كفالة حقوق السكان المتضررين.

وأسفرت المشاورات التي جرت بين رئيس اللجنة المشتركة والوكالات التابعة للأمم المتحدة في الكاميرون على وجه الخصوص عن صياغة برنامج مشترك للأمم المتحدة يُعنى بالمسائل الإنسانية والإنمائية دعماً للسكان المتضررين في مناطق الحدود بالكاميرون.

أما بالنسبة لتدابير بناء الثقة، فستواصل اللجنة المشتركة، في عام ٢٠٠٨، دعم الجهود الرامية إلى ضمان أمن ورفاهة السكان المتضررين، والتشجيع على اتخاذ مبادرات في

سبيل تعزيز الثقة بين الحكومتين وشعبيهما. وتتمثل المجالات الرئيسية المحددة لعمل الحكومات وشركائها في تقديم المساعدة في مجالات الأمن الغذائي والتعليم والصحة والمياه والهياكل الأساسية، بما في ذلك إصلاح الطريق الرئيسية التي تربط بين موتنغين وأباكيليكي. وتود اللجنة المشتركة أيضاً أن تشجع المشاريع البيئية، بالإضافة إلى تنشيط هيئة حوض بحيرة تشاد.

وفيما يتعلق بشبه جزيرة باكاسي، فإنه يتوقع إنجاز عملية انتقال السلطة في المنطقة بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٨، تماشياً مع أحكام اتفاق غرنتري الذي أُبرِم في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى هذا، ستسهم اللجنة المشتركة تعزيزا للانتهاء في أيار/مايو ٢٠٠٧ من تنفيذ الحكم الذي كانت قد أصدرته محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ فيما يتعلق بالحدود البحرية بين البلدين، في التوصل إلى اتفاق بشأن حقول النفط والغاز الموجودة على جانبيّ الحدود البحرية بين البلدين وعلى امتدادها. وتعتزم اللجنة المشتركة الإسهام بشكل أكبر في تحديد النقطة البحرية الثلاثية بين الكاميرون وغينيا الاستوائية ونيجيريا.

وأود أن أشير إلى أن اللجنة المشتركة كانت تُموَّل بالكامل، حتى عام ٢٠٠٣، من أموال خارجة عن الميزانية. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧، كانت أنشطة اللجنة المشتركة تُموَّل عن طريق الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقدمت حكومات أوروغواي وإيطاليا وباكستان والبرازيل والسويد وكندا والنرويج والنمسا دعماً عينياً للأعمال الموضوعية والتقنية التي تقوم بها اللجنة المشتركة، بما في ذلك الخبراء العسكريين والقانونيين.

وبالإضافة إلى هذا، قدمت حكومتا الكاميرون ونيجيريا الدعم اللوجستي، بينما قدم هذان البَلَدان، بالإضافة إلى كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي، تبرعات مالية إلى الصندوق الاستئماني للقيام بأنشطة ترسيم الحدود.

وبالنظر إلى الطابع القائم على فعالية التكاليف لهذه البعثة، والمهام الهامة المتبقية في هذا المنعطف من عمل اللجنة المشتركة، ومع مراعاة أن رئيسيّ الكاميرون ونيجيريا جددا مرة أخرى في غرينتري في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ التزامهما بمواصلة تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية بشكل سلمي والعمل سوياً على المضي قدماً بالعملية حتى اكتمالها، فإنني أنوي طلب موارد إضافية من الميزانية العادية لعام ٢٠٠٨ لفريق دعم اللجنة المشتركة للمساعدة على النهوض بالتنفيذ السلمي لحكم محكمة العدل الدولية.

وسأكون ممتناً لو أطلعتم أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي- مون